

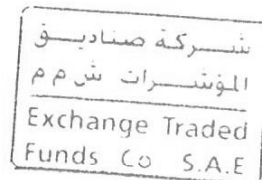
مذكرة الطرح الخاص لوثائق
صندوق إستثمار شركة صناديق المؤشرات (EGX30 Index ETF)
تمهيدا لقيدها وتداولها في السوق الثانوى

محتويات النشرة

2	البند الأول: تعريفات هامة
4	البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة
4	البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق
5	البند الرابع: هدف الصندوق
6	البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة
7	البند السادس: السياسة الاستثمارية للصندوق
7	البند السابع: المخاطر الإستثمارية
9	البند الثامن: الاكتتاب فى الوثائق
10	البند التاسع: إصدار وإسترداد الوثائق
12	البند العاشر: قيد/ شطب وتداول الوثائق
12	البند الحادى عشر: نوعية المستثمر المخاطب
13	البند الثانى عشر: أصول وموجودات الصندوق
13	البند الثالث عشر: شركة صناديق المؤشرات
15	البند الرابع عشر: مراقبا حسابات الصندوق
16	البند الخامس عشر: مدير الإستثمار
19	البند السادس عشر: شركة خدمات الإدارة
20	البند السابع عشر: صانع السوق
22	البند الثامن عشر: تعارض المصالح
22	البند التاسع عشر: تبادل الأطراف ذو العلاقة على وثائق الصندوق
22	البند العشرون: أمين الحفظ
23	البند الحادى والعشرون: الجهة المصدرة لمؤشر الـ EGX 30
23	البند الثانى والعشرون: جماعة حملة الوثائق
24	البند الثالث و العشرون : التقييم الدوري
25	البند الرابع والعشرين: أرباح الصندوق والتوزيع
25	البند الخامس والعشرين: الإفصاح الدوري عن المعلومات
27	البند السادس والعشرين: انتهاء الصندوق والتصفية
28	البند السابع والعشرين: الأعباء المالية
28	البند الثامن والعشرين: أسماء وعناوين مسئولى علاقات المستثمرين
29	البند التاسع والعشرين: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار
29	البند الثلاثون والعشرين: إقرار مراقبي الحسابات
30	البند الحادى والثلاثون: إقرار المستشار القانونى



Handwritten signature and stamp of the company.



البند الأول: تعريفات هامة

الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية.

القانون:

قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

اللائحة التنفيذية:

هي اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وفقا لآخر تعديلات

الأشخاص ذوي العلاقة:

كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر مدير الإستثمار، صانعو السوق، أمين الحفظ، مراقبا الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الإدارة، شركات السمسرة، أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو الموظفين لدى أي طرف من الأطراف السابقة، بالإضافة إلي أي حامل وئائق إستثمار الصندوق تتجاوز ملكيته 5% من صافي أصول صندوق الإستثمار.

البورصة:

هي البورصة المصرية.

الصندوق

هو صندوق استثمار شركة صناديق المؤشرات (EGX30 Index ETF) وهو صندوق استثمار مفتوح يصدر وئائق مقابل استثمار أمواله في محفظة أوراق مالية متبع في تكوينها مؤشر EGX 30 ويتم قيد وتداول وئائقه في البورصة

السياسة الإستثمارية للصندوق:

هي سياسة إستثمارية يعتمد فيها مدير الإستثمار على تتبع محفظة الصندوق للمؤشر المتبع (EGX 30) من حيث توزيع الإستثمار في أسهم المؤشر بذات النسب.

المؤشر

مؤشر ال EGX30 وهو أداة لقياس اتجاه السوق وهو قيمة عددية تقيس التغيير في أسعار او قيم مجموعة من الأوراق المالية المكونة للمؤشر

صندوق المؤشر:

هو صندوق استثمار مفتوح يصدر وئائق مقابل استثمار امواله في محفظة أوراق مالية تتبع في تكوينها أحد مؤشرات الأسعار بالبورصات ويتم قيد وتداول وئائقه في البورصة.

صانع السوق لصندوق المؤشرات:

هو الشركة المرخص لها من الهيئة بمزاولة النشاط ، ويقوم بإتاحة التعامل المستمر على وئائق الصندوق الذي يقوم بصناعة سوقه وتوفير السيولة الدائمة عن طريق قيامه بإدراج عروض بيع و طلبات (أوامر مزدوجة) على وئائق الصندوق، وقد تم التعاقد مع صانع سوق واحد وهو شركة بلتون لصانع السوق . بصفة استثنائية بموجب موافقة مجلس ادارة الهيئة رقم (73) لسنة 2014 في ضوء ما أجازته المادة (183مكرر 5) من اللائحة التنفيذية.

وئائق صندوق المؤشرات:

تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول صندوق المؤشرات.

سعر الوثيقة:

سعر تداول وثيقة الصندوق أثناء جلسة التداول بالبورصة

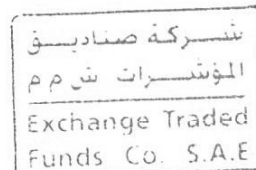
عدد الوثائق القائمة:

الفرق بين عدد الوثائق المصدرة والوثائق المستردة في نهاية جلسة تداول كل يوم عمل مصرفي

الإسترداد:

تجميع الوثائق المتداولة من السوق بما يعكس وحدة الوثائق المشار إليها او مضاعفتها، واستبدالها مع الصندوق بسلة الاسهم المكونه للمؤشر او

مضاعفتها مستخدما البية التداول العيني



الإصدار:

تجميع الأوراق المالية المكونة للمؤشر من السوق بما يعكس قيمة وحدة الوثائق المشار إليها أو مضاعفتها واستبدالها مع الصندوق بوحدة الوثائق المراد إصدارها أو مضاعفتها مستخدما آلية التداول العيني

صافي قيمة أصول الصندوق:

إجمالي القيمة السوقية لأصول الصندوق مقومة بسعر إقفال الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق ، مخصوما منها الالتزامات وكافة المصروفات المستحقة.

صافي قيمة أصول الصندوق الاستثمارية:

ناتج طرح الالتزامات والمصروفات المستحقة من إجمالي قيمة أصول الصندوق مقومة بأخر سعر تداول للأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق.

قيمة الوثيقة:

ناتج قسمة صافي قيمة أصول الصندوق على عدد الوثائق القائمة

قيمة الوثيقة الاستثمارية:

ناتج قسمة صافي قيمة أصول الصندوق الاستثمارية على عدد الوثائق القائمة

معامل الارتباط:

مقياس لدرجة واتجاه الارتباط بين تحرك سعر وثيقة الصندوق وقيمة المؤشر الذي يتبعه

شركة الإيداع و القيد المركزي:

شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي

مدير الاستثمار:

الشركة المسؤولة عن ادارة استثمارات الصندوق - شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار والمشار إليها في البند الثالث عشر .

أمين الحفظ:

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي والمشار إليها في البند الخامس عشر .

شركة خدمات الإدارة:

هي الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار الكائنة في الدور السابع - المبنى 4-4 أ "أركاديا مول" - كورنيش النيل - رملة بولاق - محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية ، والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 والمرخص لها بتريخيص رقم (667) بتاريخ 2008/12/21 للقيام بمهام خدمات الإدارة.

موقع الصندوق الالكتروني:

<http://www.egx30etf.com/>

التداول العيني (In-kind trading):

الآلية المستخدمة بين صانع السوق والصندوق عن طريق مدير الاستثمار في حالات الإصدار والإسترداد العيني، والتي تتم من خلال إستبدال وحدة (وحدات) من وثائق الصندوق مقابل سلة من الأسهم المطابقة لذات نسب الأسهم المكونة للمؤشر .

سلة الأسهم المستبدلة:

هي سلة الأسهم المطابقة للأسهم المكونة للمؤشر ومتفقه مع ذات نسب الإستثمار، والتي تستبدل فيما بين صانع السوق والصندوق عن طريق مدير الاستثمار بوحدة (وحدات) من وثائق الصندوق في عمليات الإصدار والإسترداد العيني.

سوق الأوراق المالية:

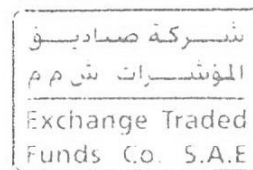
هو السوق الثانوى الذي يتم فيه تداول الأسهم المدرجة بمؤشر الـ EGX 30 ووثائق إستثمار الصندوق بعد انتهاء اجراءات قيدها في البورصة وفقا لقواعد القيد الصادرة في هذا الشأن وذلك خلال شهرين على الاكثر من تاريخ غلق باب الاكتتاب

وحدة وثائق الصندوق:

هي وحدة مكونة من 5000 (خمسة آلاف) وثيقة ويتم التعامل بالاصدار والاسترداد على وحدات الصندوق ومضاعفاتها دون التجزئة ويكون الحد الأدنى هي وحدة واحدة لعمليات الإصدار والاسترداد المصرح القيام بها في حالات التداول العيني فيما بين صانعى السوق والصندوق وفقا للعقد

المحرر بينهما

يوم عمل مصرفي:



هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية للبورصة المصرية على أن يكون يوم عمل بكلا من البنوك والبورصة معاً.

نسب عدم المطابقة :

هو الانحراف المعياري للفارق بين نسبة التغيير اليومي في قيمة المؤشر ونسبة التغيير اليومي لصافي قيمة الوثيقة مضروباً في الجذر التربيعي لعدد أيام التداول السنوية .

البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة

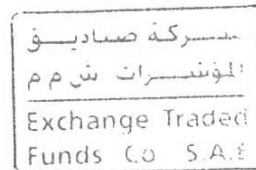
1. تم تأسيس شركة صناديق المؤشرات بغرض استثمار في مجال المؤشرات (صندوق المؤشرات EGX 30ETF) أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الإستثمارية ووفقاً لأحكام القانون. سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته
2. قام مجلس إدارة الصندوق بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار ، شركة خدمات الإدارة ، أمين الحفظ ، مراقبي الحسابات ويكون مسئول عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم ، كما تم التعاقد مع شركة بلتون لصانع السوق كصانع سوق واحد بصفة استثنائية بموجب موافقة مجلس ادارة الهيئة رقم (73) لسنة 2014 وذلك لحين التعاقد مع صانع سوق اخر مرخص له من الهيئة متي تواجد
3. صدرت موافقة الجهة المصدرة للمؤشر (البورصة المصرية) لشركة الصندوق في ضوء التعاقد المؤرخ في 28/4/2014 على استخدام مؤشر EGX30.
4. هذا المستند هو: مذكرة طرح خاص للاكتتاب في وثائق صندوق مؤشر EGX30 تمهيدا لقيد هذه الوثائق وتداولها في السوق الثانوي خلال شهرين على الاكثر من تاريخ غلق باب الاكتتاب وفقا لقواعد القيد في البورصة الصادرة في هذا الشأن، على ان يتم التقدم بها للبورصة بعد اعتمادها من الهيئة والافصاح عن بنودها للمستثمرين المتعاملين في البورصة.
5. تم مراعاة كافة الاحكام الواردة في القانون 1992/95 ولائحته التنفيذية ، كما ان المعلومات والبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم ودون اى مسؤولية تقع على الهيئة
6. تخضع هذه المذكرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الإستثمار في مصر وعلى الأخص أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
7. أن الإكتتاب في وثائق إستثمار الصندوق او شراءها بعد قيدها في السوق الثانوي يعد قبولاً لجميع بنود هذه المذكرة وإقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق و تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي تم الإفصاح عنها في البند (السابع) من هذه المذكرة.
8. يلتزم مجلس إدارة الصندوق بتحديث دوري كل سنة على الأقل لهذه المذكرة على انه في حالة تغيير اى من البنود المذكورة في المذكرة فيجب اتخاذ الإجراءات المقررة قانونا طبقا لاحكام قانون سوق راس المال ولائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقا لاختصاصتها الواردة بالبند (السادس عشر) بالمذكرة على ان يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والافصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات
9. يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه المذكرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
10. في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الصندوق ومدير الإستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، فإذا لم يتسن الحل بالطرق الودية، يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي علي أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق:

صندوق استثمار شركة صناديق المؤشرات(EGX30 Index ETF)

رأسمال شركة الصندوق:



5 مليون جنيه مصرى

الشكل القانوني للصندوق:

شركة مساهمة مصرية مرخص لها من الهيئة بمزاولة النشاط تحت رقم 697 بتاريخ 2014/7/22 وفقا لاحكام القانون 1992/95 ولائحته التنفيذية، ومسجلة بالسجل التجارى برقم 64929

المؤشر المستهدف:

مؤشر EGX 30 المسجل لدى البورصة المصرية

موافقة البورصة المصرية على الاستثمار وفقا لمؤشر EGX 30 :

بموجب العقد المحرر بين البورصة و الجهة المؤسسة بتاريخ 28/4/2014

حجم الصندوق:

حجم الصندوق 10,000,000 (عشرة مليون) جنيه مصري موزع على عدد 1,000,000 وثيقة بقيمة اسمية 10 جنية قابل للزيادة وفقا لاحكام الاصدار المشار اليها بالبند (8) من هذه المذكرة وبمراعاة النسبة بين حجم الصندوق وراسماله المنصوص عليها بالمادة (147) من اللاحة التنفيذية.

نوع الصندوق:

هو صندوق مؤشر مفتوح.

مقر الصندوق:

2005 ج كورنيش النيل - أبراج النايلى سببى - رملة بولاق - البرج الشمالى ، جمهورية مصر العربية.

السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق من الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التى تتفضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

مدة الصندوق:

مدة الصندوق خمسة وعشرون عام تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله من قبل الهيئة.

عملة الصندوق:

هي الجنيه المصري، وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول والخصوم وإعداد الميزانية والقوائم المالية، وكذا عند الإستثمار فى وثائقه وإستردادها وعند التصفية.

المستشار القانوني للصندوق:

الأستاذ: ياسر زكى هاشم.

المكتب: مكتب زكى هاشم وشركاه.

العنوان: 23 شارع قصر النيل، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تليفون: +202 23933766

المستشار الضريبى للصندوق

مكتب وحيد عبد الغفار

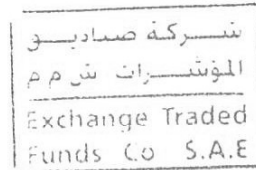
العنوان: س 61 - قطعة 11 - الشطر العاشر - زهراء المعادى - أمام كارفور المعادى . القاهرة

الإشراف على الصندوق

يتولى مجلس إدارة الصندوق مسئولية الإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوى العلاقة، ويتولى المهام المشار إليها بالبند العاشر من هذه النشرة.

البند الرابع: هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تحقيق عائد يوازى عائد مؤشر EGX 30، حيث يستثمر الصندوق أمواله فى محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الإستثمار، مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية،



ولا سيما الحد الأدنى لمعامل الارتباط بحيث ألا يقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX 30) عن 95% من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، وكذلك ألا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن 95%.

البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة

1. حجم الصندوق المستهدف اثناء عملية الطرح الخاص للوثائق:

- حجم الصندوق المستهدف 10 مليون جنيه مصري (عشرة مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة علي 1 مليون وثيقة , القيمة الاسمية للوثيقة 10 جنيه مصري (عشرة جنيهات مصري)، قام المؤسسين بالاكتمال في عدد 500 الف وثيقة (خمسمائة الف وثيقة) باجمالى مبلغ 5 مليون جنيه مصري (خمسة ملايين جنيه مصري)، وتم طرح باقى الوثائق والبالغ عددها 500 الف وثيقة للاكتمال من خلال طرح خاص لمستثمرين مؤهلين بقيمة اجمالية 5 مليون جنيه .
- مع مراعاة الحد الاقصى لحجم الصندوق المشار اليه فى المادة (147) فى اللائحة التنفيذية، بجوز تلقي اكتتابات حتى 50 مثل المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق.

2. أحوال زيادة حجم الصندوق بعد غلق باب الاكتتاب:

- يلتزم مدير الاستثمار بقيد الوثائق المكتتب فيها فى البورصة خلال شهرين على الاكثر من غلق باب الاكتتاب وفقا لقواعد القيد فى البورصة الصادرة فى هذا الشأن.
- يتم التداول على وثائق الصندوق المقيدة بالبورصة خلال جلسة التداول مع الاخذ فى الاعتبار دور صانع السوق فى اناحة التعامل المستمر على وثائق الصندوق وتوفير السيولة الدائمة عن طريق قيامه بادراج عروض بيع وطلبات شراء (وامر مزدوجة) على وثائق الصندوق.
- مع مراعاة الحد الاقصى لحجم الصندوق المشار اليه فى المادة (147) فى اللائحة التنفيذية، بجوز زيادة حجم الصندوق فى حدود 50 مثل القدر المكتتب فيه من المؤسسين لحساب الصندوق وفقا لاحكام الاصدار المشار اليها بالبند (9) من هذه المذكرة باتباع آلية التداول العيني المشار اليها بالبند (1) من هذه المذكرة الخاص بالتعريفات بين صانع السوق والصندوق عن طريق مدير الاستثمار
- يلتزم الصندوق بمراعاة الرجوع للهيئة فى حالة زيادة القدر المكتتب فيه من المؤسسين فى الصندوق والرجوع الى الهيئة طبقا للإجراءات الخاصة بزيادة حجم الصندوق.

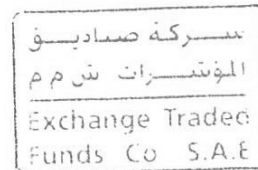
3. الحد الادنى لملكية /مساهمة الجهة المؤسسة فى الصندوق:

- اعمالا لاحكام المادة (142) من اللائحة التنفيذية قام المؤسسين بتخصيص مبلغ 5.000.000 (فقط خمسة مليون جنيه مصري) كحد ادنى للاكتمال فى عدد 500 الف وثيقة من وثائق الصندوق بقيمة اسمية 10 جنيه للوثيقة الواحدة و (يشار إلى هذا المبلغ فيما بعد بأسم "المبلغ المجنب" ولا يجوز استرداد هذا المبلغ قبل انتهاء مدة الصندوق الا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة وفقا للضوابط التى ستصدر فى هذا الشأن.
- و فى جميع الاحوال لا يجوز ان يقل القدر المكتتب فيه من المؤسسين فى الصندوق عن مبلغ 5.000.000 جنيه (فقط خمسة مليون جنيه مصري) او نسبة 2% من اجمالى قيمة الوثائق التى يصدرها الصندوق ايهما أكثر.
- بما لا يخل بالاحكام السابق الاشارة اليها بجوز لصانع السوق اقتراض وثائق الصندوق المكتتب فيها مقابل المبلغ المجنب البالغ 5 مليون جنيه وفقا لنظام المقاصة والتسوية لوثائق صناديق المؤشرات المتداولة المعد من شركة الايداع والقيد المركزي وذلك كآلية لضمان توفير السيولة على الوثائق المطلوب اصدارها

4. حقوق حملة الوثائق:

تمثل كل وثيقة حصة نسبية فى صافي أصول الصندوق ويتم تداول الوثائق عن طريق شاشات البورصة بذات طريقة تداول الاسهم، وتداول الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية قبل الصندوق. ويشارك حملة الوثائق فى الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كآ حسب ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

5. حجم الصندوق فى 31-12-2019 هو 48357268.75



البند السادس: السياسة الاستثمارية للصندوق

يلتزم مدير الإستثمار بالضوابط التالية:

1. ألا تقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX 30) عن 95% من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، مع مراعاة ألا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن 95%.
2. الاحتفاظ بقدر من السيولة بحد أقصى 5% من الاموال المستثمرة في الصندوق تستثمر في واحد أو أكثر من المجالات التالية:
 - وثائق الإستثمار التي تصدرها صناديق الإستثمار الأخرى وبما لا يجاوز 5% من قيمة الصندوق المستثمر فيه على أن يقتصر الإستثمار على وثائق إستثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.
 - مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري
 - اذون الخزنة
 - الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية العالية السيولة او في حقوق الاكتتاب الخاصة بالاسهم العالية السيولة
3. يجب أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة.
4. لا تسري أحكام الباب الثاني عشر من لائحة القانون 1992/95 الخاصة بالاستحوادات وعروض الشراء على صناديق المؤشرات نتيجة تملكها للاوراق المالية المكونة للمؤشر
5. لا تسري على صناديق المؤشرات القيود الاستثمارية الواردة بالمادة (174) من اللائحة التنفيذية

البند السابع: المخاطر الإستثمارية

تعرف المخاطر المرتبطة بالإستثمار بشكل عام بأنها العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى إختلاف العائد المحقق من الإستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الإستثمار ويمكن تصنيفها كالاتي:

1. مخاطر منتظمة (السوق):

وهي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الإستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر تتداول وثائقه في البورصة بذات طريقة تداول الاسهم ، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

2. مخاطر غير منتظمة:

وهي المخاطر التي تنتج عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات والذي قد يؤثر سلباً على شركات تلك القطاعات. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ EGX 30 فإن مدير الإستثمار يكون ملزماً بسياسة إستثمارية تحافظ على الإستثمار في محفظة مكونة من أسهم المؤشر، وبالتالي سيتم تخفيف أثر هذه المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على ثلاثين سهم في قطاعات متنوعة طبقاً لمؤشر الـ EGX 30.

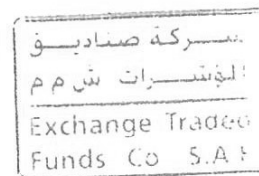
3. مخاطر سيولة مكونات المحفظة:

وهي مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسيل أي من إستثماراته نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسيله. وتعتبر مخاطر السيولة محدودة في صناديق المؤشرات حيث أن الظروف الواجب فيها تسيل الاسهم المكونة لمحفظة الصندوق غير متكررة والإسترداد تكون في صورة عينية من خلال صانع / صانعي السوق، كما أن مكونات المؤشر المستهدف EGX 30 تتميز بسيولة عالية.

4. مخاطر سيولة الوثيقة:

تعرف هذه المخاطر بعدم تمكن المستثمر في وثيقة الصندوق من بيع بعض أو كل الوثائق في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الوثيقة، و سيتم الحد من هذه المخاطر من قبل صانع / صانعي السوق والذي يتمحور دورهم حول الإلتزام بتوفير السيولة الدائمة على وثائق الصندوق المتداولة وما اجازته اللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لها وكذا الضوابط الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة لنشاط صانع السوق من التزامات وآليات تمكنه من ضمان توفير تلك السيولة. مع ذلك قد تنتج هذه المخاطر نتيجة ما يلي:

- **الوقف المؤقت لعمليات الاصدار والاسترداد** طبقاً للظروف الاستثنائية المشار إليها بالمادة (159) من اللائحة التنفيذية والبند (التاسع) من تلك المذكورة،



- أ. بناءاً على إعفاء مؤقت صادر من البورصة لصانع السوق بناءاً على طلب مدير الإستثمار من كل أو بعض التزاماته خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (4) من قرار البورصة رقم (133) ومنها على سبيل المثال:
أ. إيقاف حساب قيمة المؤشر المتبع أو إيقاف الإعلان عنه
ب. إيقاف التعامل على واحدة أو أكثر من الأوراق المالية ذات الوزن المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم توافر عروض أو طلبات عليها
ت. ظروف السوق الاستثنائية مثل حالات التقلب الشديدة غير المعتادة في الأسعار
في تلك الحالات (أ و ب) يجب على صانع السوق الإفصاح الفوري للمتعاملين عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته والاجراءات التي اتخذتها البورصة في هذا الشأن ، وما ينتج عن ذلك من وقف عمليات الاصدار والاسترداد فيما بين الصندوق وصانع السوق وبالتالي وجود فرق بين كمية العروض والطلبات على الوثائق في البورصة والذي ينتج عنه زيادة المدى السعري بين عروض البيع وطلبات الشراء وعدم ضمان توافر السيولة على الوثيقة

■ **إيقاف صانع السوق المتعاقد معه عن ممارسة نشاطه وفقاً للشروط المشار إليها بالمادة (20) من قرار رئيس الهيئة رقم (218) لسنة 2014، وفي حالة :**

- أ. قيام الصندوق بالتعاقد مع صانع سوق آخر، يستمر الصندوق في ممارسة نشاطه بصانع سوق واحد على أن يلتزم الصندوق بالمعايير الواردة في قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (73) لسنة 2014 بشأن ضوابط التعاقد مع صانع سوق واحد لصناديق المؤشرات
ب. عدم توافر صانع سوق آخر يتماشى مع القواعد المصدرة من الهيئة والبورصة وما يترتب عنه من عدم وجود صانع سوق للصندوق، سيقوم مدير الإستثمار بتسييل الصندوق علماً بأنه لا يوجد مخاطر في تلك الحالة ، حيث يلتزم مدير الإستثمار بعدم اصدار وثائق جديدة وبالقيام باسترداد الوثائق بحد اقصى اسبوعياً خلال سبوع من تاريخ إيقاف صانع السوق . طبقاً للقيمة العادلة للوثيقة التي يتم احتسابها من شركة خدمات الادارة ووفقاً للاجراءات والمواعيد التفصيلية التي سيتم الاعلان عنها في حينه وبعد الرجوع الى الهيئة والحصول على موافقتها على تلك الاجراءات.

5. **مخاطر تقلبات سعر الصرف:**

وهي أحدي المخاطر الخاصة بالإستثمارات بالعملات الأجنبية ويتحقق عند إنخفاض أسعار صرف تلك العملات أمام الجنيه المصرى. وسيتم معالجة تلك المخاطر عن طريق متابعة مدير الإستثمار المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والإستفادة منها خاصة عند الإستثمار فى الأوراق المالية المكون للمؤشر المقومه بالعملات الأجنبية.

6. **مخاطر المعلومات:**

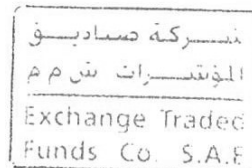
تتمثل هذه المخاطر فى عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات المستثمر في اسهمها ، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر . ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ EGX 30، فسيتم الحد من هذا الخطر من خلال معايير إختيار الاسهم المكونة للمؤشر التي تستبعد الشركات التي لا تلتزم بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأسهم بالبورصة المصرية.

7. **مخاطر إتباع المؤشر:**

هى المخاطر المتعلقة بالالتزام مدير الإستثمار بإتباع الأسهم التي يتألف منها مؤشر الـ EGX 30 من أنواع ونسب الإستثمار ، مما يعنى أن مدير الإستثمار ليس له الحق فى إدارة أموال الصندوق بطريقة تمكنه من إتخاذ قرار بيع للأسهم بناءاً على تقييمه وتحليله لأداء هذه الأسهم حتى يتم إستبعادها من المؤشر أولاً. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر تتداول وثائقه على البورصة، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار من خلال بيع او شراء الوثائق خلال جلسة التداول في البورصة وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

8. **مخاطر خطأ التتبع:**

وهي المخاطر المتعلقة بعدم تطابق عائد الصندوق مع عائد المؤشر نظراً لتكبد الصندوق عدة مصاريف منها المصاريف الإدارية وعمولات السمسرة التي لا يتضمنها حساب عائد المؤشر . وطبقاً للسياسة الإستثمارية للصندوق يلتزم مدير الإستثمار بألا يقل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر عن 95%، مما يحد من مخاطر خطأ التتبع.



9. مخاطر التركيز:

وهي المخاطر المتعلقة بتركز إستثمارات الصندوق في سهم معين، ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يطبق سياسة إستثمارية تحافظ على الإستثمار في محفظه مكونة من أسهم المؤشر البالغة 30 سهم، فإن مدير الإستثمار يكون ملزماً بالنسب الإستثمارية التي يتبعها المؤشر المستهدف بالاستثمار. والجدير بالذكر إن معايير مؤشر الـ EGX 30 تحددت لتفادي التركيز على قطاع بعينه ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف القطاعات العاملة داخل الإقتصاد المصري.

10. مخاطر إختلاف سعر الوثيقة المتداول عن القيمة الصافية للوثيقة:

وهي المخاطر المتعلقة بوجود فرق بين سعر الوثيقة المتداولة في البورصة والقيمة الصافية لوثيقة إستثمار الصندوق وهو الأمر الذي يحدث على المدى القصير في ذات جلسة التداول والذي يعرف بفرصة المراجحة (Arbitrage). ويتم تجنب هذه المخاطر من قبل صانع السوق الذي يقوم بإزالة هذا التفاوق في الأسعار عن طريق الإستفادة من فرصة المراجحة القائمة (إن وجدت).

11. مخاطر وقف احد الاوراق المالية المكونة للمؤشر:

أ. في حالة الوقف المؤقت لأحد الاوراق المالية المكونة للمؤشر

يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الاوراق المالية المكونة لمحفظه الصندوق من الاوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر الواردة بالإجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

ب. في حالة إيقاف التعامل على واحدة او أكثر من الاوراق المالية ذات الوزن النسبي المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم

توافر عروض او طلبات عليها:

يجوز صدور اعفاء مؤقت من البورصة لصانع السوق خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (4) من قرار البورصة رقم (133) وفي هذه الحالة يجب على مدير الاستثمار أو صانع السوق الإفصاح الفوري للمتعاملين عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته

البند الثامن: الاكتتاب في الوثائق

الدعوة للاكتتاب الأولى موجهة للمستثمرين المؤهلين من المؤسسات والأفراد الطبيعية وذلك وفقاً لما يلي:

1. البنك متلقي طلبات الإكتتاب:

البنك العربي وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية

2. الحد الأدنى والأقصى لاجمالي الاكتتابات في الصندوق:

الحد الأدنى للاكتتاب الأولي 1,000,000 وثيقة بقيمة اجمالية 10 مليون جنيه علماً بأن المكتتبين هم المؤسسين ومعهم صانع السوق مناصفةً ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق، هذا ويجوز للمكتتبين بعد إتمام عملية الإكتتاب الأولي وقيد الوثائق بالبورصة التعامل ببيعاً وشراءً بأي عدد من الوثائق بذات قواعد تداول الاسهم

3. القيمة الاسمية للوثيقة وعملة الوفاء:

القيمة الاسمية للوثيقة هي 10 (عشرة) جنيه مصري، وعملة الوفاء هي الجنيه المصري.

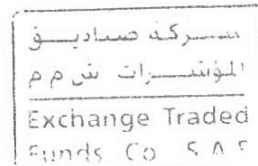
4. كيفية الوفاء بالقيمة البيعية:

يجب على كل مكتتب (مشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة بالكامل نقداً بنفس عملة الصندوق فور التقدم للاكتتاب طرف البنك العربي

5. طبيعه الوثيقة من حيث الاصدار:

تحول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الارباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي اصول الصندوق عند التصفيه.

6. الاكتتاب في /شراء وثائق الصندوق:



يتم الاكتتاب في/شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الاكتتاب مختومة بخاتم البنك العربي وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية

7. المدة المحددة لتلقي الإكتتاب :

يُفتح باب الإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق يوم 13/1/2015 و لمدة شهرين بحد اقصى، ويجوز غلق باب الاكتتاب متى تمت تغطيته.

وإذا لم يكتتب في جميع الوثائق المطروحة خلال تلك المدة جاز بموافقة رئيس الهيئة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين

8. تغطيه الإكتتاب:

في حالة إنتهاء المدة المحددة للإكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز لمجلس ادارة الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنتهائها أن يقرر الاكتفاء بما تم تغطيته على الا يقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المطروحة وبشروط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق والا اعتبر الإكتتاب لاغيا، ويلتزم البنك متلقي الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات شاملة مصاريف الإصدار ان وجدت. وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الإستثمار تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه.

فإذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (147) من هذه اللائحة، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين .

ويلتزم الصندوق بالإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين في وثائق الصندوق، وموافاة الهيئة بموقف تغطية الاكتتاب.

البند التاسع: إصدار وإسترداد الوثائق

1. أحقية الإصدار والإسترداد:

صانع السوق

يتم إصدار وإسترداد وحدة من وثائق الصندوق أو مضاعفتها عن طريق صانع السوق فقط او اي جهة أخرى تصرح لها الهيئة لمزاولة نشاط الإصدار والإسترداد ويتم ذلك بواسطة آليه التداول العيني فيما بين صانع السوق والصندوق في كل أيام التداول، بناء على طلب يقدم من صانع السوق لمدير الاستثمار، ذلك وفقا لما يلي:

في حالة زيادة العروض عن الطلبات على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوى

يقوم صانع السوق بشراء الفائض من الوثائق المعروضة بالسوق الثانوى خلال جلسة التداول طبقا للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة

في حالة زيادة الطلبات عن العروض على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوى

يقوم صانع السوق ببيع الوثائق المطلوبة بالسوق الثانوى خلال جلسة التداول طبقا للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة

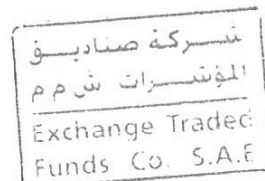
2. الحد الأدنى والأقصى للإصدار والإسترداد بواسطة صانع السوق:

الحد الأدنى هو وحدة وثائق واحدة مكونة من عدد 5,000 (خمسة آلاف) وثيقة، ويتم تعامل صانع/ صانعي السوق طوال عمر الصندوق على اساس وحدة وثائق واحدة أو مضاعفتها.

طبقا للمادة (147) من اللائحة التنفيذية يجب الا يزيد حجم الوثائق المصدرة عن الصندوق عن خمسين مثل رأسمال الصندوق البالغ قيمته 5 مليون جنيه

نظراً للتعاقد مع صانع سوق واحد يجب عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق اصدارها عن عشرين مثل اجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع الصندوق المتعاقد معه وذلك مع عدم الاخلال بالحد الاقصى للنسبة بين رأسمال الصندوق وحجم الوثائق المصدرة.

3. قيمة الإصدار والإسترداد:



تحدد قيمة إصدار أو إسترداد وحدة وثائق الصندوق عن طريق شركة خدمات إدارة الصندوق على أساس صافي قيمة وحدة الوثائق المعلنة على الموقع الإلكتروني في آخر جلسة ذات يوم تقديم طلب الإصدار / الإسترداد بواسطة صانع السوق والمحسوبه وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند الخاص بالتقييم الدوري من مذكرة الطرح.

4. كيفية الوفاء بقيمة وحدة / وحدات الإصدار أو الإسترداد بين صانع السوق ومدير الاستثمار:

يجب على كل صانع سوق الوفاء بقيمة الوحدة أو عدد الوحدات المراد إصدارها أو إستردادها مستخدماً آلية التداول العيني في إستبدال سلة الأسهم المكونة للمؤشر بوحدة وثائق أو العكس بينه وبين الصندوق وذلك على النحو الوارد تفصيلاً فيما يلي. ويجب عند استبدال أوراق مالية بوثائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقود، ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيود المركزي:

■ كيفية الوفاء بقيمة وحدة الوثائق المصدرة:

أ. يقوم صانع السوق بشراء سلة الأسهم من السوق الثانوي بغرض استبدالها بوحدة الوثائق أو مضاعفتها المطلوب إصدارها
ب. يقوم صانع السوق بإدخال طلب الإصدار في النظام الإلكتروني لتداول صناديق المؤشرات وتقوم شركة الإيداع بنقل الأرصدة ما بين صانع السوق وصندوق المؤشرات بعد التأكد من صلاحية العملية
ت. في حالة الوقف المؤقت لأحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق من الأوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر الواردة بالإجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

■ كيفية الوفاء بقيمة وحدة الوثائق المستردة:

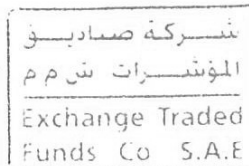
أ. يقوم صانع السوق بشراء وحدة وثائق الصندوق أو مضاعفتها من السوق الثانوي بغرض استبدالها بالأسهم المكونة للمؤشر المستهدف
ب. يقوم صانع السوق بإدخال طلب الإسترداد في النظام الإلكتروني لتداول صناديق المؤشرات وتقوم شركة الإيداع بنقل الأرصدة فيما بين صانع السوق وصندوق المؤشرات بعد التأكد من صلاحية العملية
ت. يقتصر نطاق إلزام الصندوق تجاه طلبات إسترداد وحدة / وحدات الوثائق المقدمة من صانع على الوفاء بقيمة الوثائق المستردة من واقع صافي موجودات الصندوق في نهاية جلسة التداول عن طريق آلية التداول العيني السابق الإشارة إليها والمتمثلة في الأسهم المكونة للمؤشر مع مراعاة جواز تسوية الفروق نقداً.

5. وقف عمليات الإصدار والإسترداد:

■ طبقاً لاحكام المادة (159) يجوز لمجلس إدارة الصندوق، بناء على اقتراح مدير الإستثمار، في الظروف الاستثنائية أن يقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتاً وفقاً للشروط المحددة بمذكرة المعلومات فيما يلي، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره .

أ. وتعد الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

- تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حداً كبيراً يعجز معها مدير الإستثمار عن الاستجابة لها.
- عجز مدير الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادتها.
- حالات القوة القاهرة.
- ب. ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.



- ت. ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد عن طريق النشر بأحد الصحف اليومية والاعلان على شاشات البورصة، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلان المستمر عن عملية التوقف.
- ث. ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد أو السداد النسبي.

▪ **في حالة الإغفاء المؤقت لصانع السوق من التزامات استمرارية التعامل طبقاً للمادة الرابعة من قرار البورصة رقم (133) لسنة 2014:**

يجوز لرئيس البورصة اصدار إعفاء مؤقت لصانع السوق بناءً على طلب يقدم من مدير الإستثمار من كل أو بعض التزاماته خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (4) من قرار البورصة رقم (133) ، وهنا يجب على صانع السوق الافصاح الفوري للمتعاملين عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته وما يترتب عنه من وقف عملية الاصدار والاسترداد فيما بين الصندوق وصانع السوق مع إخطار الهيئة فوراً بأسباب ومبررات الإعفاء والإجراءات التي تم اتخاذها من البورصة في هذا الشأن

البند العاشر: قيد/ شطب وتداول الوثائق

1. **قيد/ شطب الوثائق بالبورصة:**

▪ **قيد الوثائق بعد غلق باب الاكتتاب:**

- أ. يلتزم الصندوق بإيداع الوثائق المكتتب فيها بنظام الايداع المركزي لدى شركة مصر للمقاصة والاياداع والقيود المركزي.
- ب. يلتزم مدير الاستثمار بقيد الوثائق المكتتب فيها خلال شهرين من غلق باب الاكتتاب وفقاً لقواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية طبقاً لاصافي قيمة الوثيقة في يوم القيد، وتحدد ذلك بصفة مبدئية يوم 13/1/2015 ومن ثم سيتم تداولها في السوق الثانوي في يوم 14/1/2015.

▪ **قيد وحدة الوثائق المصدرة أو شطب وحدة الوثائق المستردة اثناء عمر الصندوق:**

- أ. يتم اصدار او استرداد وحدة الوثائق بين الصندوق وصانع السوق فقط طبقاً لما سبق الإشارة اليه في البند السابق
- ب. يتم قيد وحدة الوثائق أو مضاعفتها فور تقدم صانع / صانعي السوق بطلب اصدارها ويتم التعامل عليها بعد يومى عمل من تسوية المعاملة.
- ت. يتم شطب وحدة الوثائق أو مضاعفتها فور تقدم صانع / صانعي السوق بطلب استردادها على ان يتم الوفاء بقيمتها في صورة سلة من الاسهم المكونة للمؤشر بعد يومى عمل من المعاملة.

2. **التداول على الوثائق:**

▪ **أحقية تداول الوثائق:**

- أ. يتم تداول الوثائق المقيدة من قبل المستثمرين المتعاملين على البورصة طوال جلسة التداول وفقاً لقواعد التداول بالبورصة المصرية
- ب. يحق لصانع / صانعي السوق أن يكون له تعاملات خاصة على وثائق الصندوق على ان يلتزم بإخطار الهيئة والبورصة آلياً بصافي مركز تعاملاته عقب نهاية كل جلسة تداول وبموعد اقصاه قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي

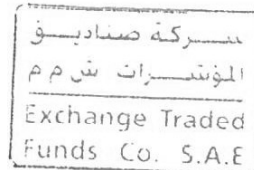
▪ **آلية التداول:**

- أ. في جميع الاحوال ينطبق على سعر تداول الوثيقة ذات الحدود السعرية التي تنطبق على الأسهم
- ب. يتم تسوية المعاملة مع حامل الوثيقة عند T+2

البند الحادى عشر: نوعية المستثمر المخاطب

- هذه الوثائق مطروحة للاكتتاب الخاص على مستثمرين مؤهلين.

12



- بعد غلق باب الاكتتاب وقيد الوثائق في البورصة، يتيح هذا الصندوق للمصريين والأجانب المتعاملين بالبورصة سواء كانوا أشخاصاً طبيعية أو إعتبارية، الإستثمار في هذا الصندوق، على ان يكون على إستعداد لتقبل المخاطر المرتبطة بالصندوق
- الإستثمار في الصندوق يناسب:
 - أ. المستثمر الراغب في توجيه إستثماراته في الأسهم كأداة إستثمارية بشكل خاص مع ضمان التنوع في محفظة مؤشر الـ EGX 30.
 - ب. المستثمر الراغب في تقبل درجة المخاطر المرتبطة بسوق الاوراق المالية مقابل عائد يوازي عائد مؤشر الـ EGX 30 سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل.
 - ت. المستثمر الراغب في إستثمار أمواله في السوق المصري من خلال أداة إستثمارية قليلة التكلفة متبعة لإسلوب إدارة غير نشط يتبع في تكوين المحفظة ذات النسب المكونة للمؤشر المستهدف.

البند الثاني عشر : أصول وموجودات الصندوق

1. الرجوع إلى موجودات صناديق إستثمارية أخرى تابعة أو يديرها مدير الإستثمار :
 - لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلى موجودات صناديق إستثمارية أخرى تابعة أو يديرها مدير الإستثمار وذلك فيما عدا حالات الغش والخطأ الجسيم.
 - في حالة قيام الصندوق بالإستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على موجودات هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.
2. إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

تلتزم شركة خدمات الإدارة بإمساك الدفاتر والحسابات الخاصة بالإستثمارات والأصول والإلتزامات والإحتفاظ بالحسابات الخاصة بالإدردات والإستردادات، وكذلك الأرباح والمصروفات المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل مراقبي حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية، وكذا سجل حملة الوثائق وتسجيل بيانات حملة الوثائق.
3. الأصول الثابتة للصندوق:

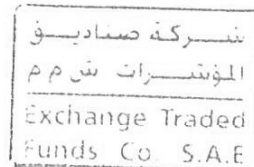
لا يوجد أي أصول ثابتة لدي الصندوق ما عدا المبلغ المجنب وهو الحد الأدنى للقدر المكتتب فيه من قبل المؤسسين في الصندوق وفقاً للمادة (147) من اللائحة التنفيذية والبالغ 5 مليون جنيه أو 2 % من حجم الوثائق المصدرة ايهما أكثر
4. حقوق ورثة صاحب الوثيقة:

طبقاً للمادة (152) من اللائحة التنفيذية لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو تجنيد أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق اختصاص عليها، حيث لا يجوز لهم بأية حجة كانت - أن يطالبوا بوضع الأختام علي دفاتر الصندوق أو الحجز علي ممتلكاته أو أن يطلبوا قسمته أو بيعه جملة لعدم إمكان القسمة ولا يجوز لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق ويجب عليهم في استعمال حقوقهم في التعويل على قوائم جرد الصندوق وحساباته المعلنة وفي هذا الصدد تحتفظ الجهة المؤسسة بالسجلات والحسابات المتعلقة بموجودات والتزامات وإيرادات ومصروفات الصندوق التي تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل مراقبي حسابات الصندوق.
5. حقوق حامل الوثيقة عند التصفية:

تعالج طبقاً للبند الحادي والعشرون المتعلق بالتصفية في هذه المذكرة

البند الثالث عشر : شركة صناديق المؤشرات

1. أسست شركة صناديق المؤشرات في مصر بتاريخ 2014/6/9 بترخيص رقم (697) بتاريخ 2014/7/22 بهدف طرح وثائق صندوق استثمار في مجال المؤشرات (صندوق مؤشر EGX30)، وبياناتها على النحو التالي:
 - اسم شركة الصندوق: شركة صناديق المؤشرات



- الشكل القانوني: صندوق استثمار مؤسس في شكل ش.م.م خاضعة لاحكام القانون 1992/95 بموجب التأشير في السجل التجاري بتاريخ 2014/6/9 برقم 64929.
- رأس المال المصدر: 5 مليون جنيه مصري
- المؤسسين:

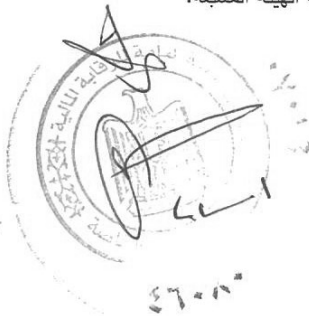
الاسم	عدد الاسهم	النسبة
بلتون المالية القابضة	400,000	80%
بلتون القابضة للاستثمارات	50,000	10%
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب	50,000	10%

- مجلس إدارة الجهة المؤسسة:
 - السيد/ ماجد شوقي سوريال رئيس مجلس الإدارة (ممثل عن شركة بلتون المالية القابضة للاستثمارات ش.م.م)
 - السيد/ أسامة رشاد الحنفي عضو مجلس إدارة ممثلاً عن شركة بلتون المالية القابضة للاستثمارات ش.م.م)
 - السيد/ محمد أحمد حسان عضو مجلس ادارة - مستقل غير تنفيذى
 - السيد/ سلامة فارس عبدالعزيز عرب عضو مجلس ادارة - مستقل غير تنفيذى
 - الدكتور/ اسلام عبد العظيم عكاشة عزام عضو مجلس ادارة - مستقل غير تنفيذى

2. إختصاصات مجلس إدارة الجهة المؤسسة:

طبقاً للمادة (163) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، يتولى مجلس الإدارة الاشراف على الصندوق ويختص فيما يلي:

- بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق
- تعيين مدير الإستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله على ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام هذه اللائحة.
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
- تعيين أمين الحفظ.
- الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
- الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.
- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.
- تعيين مراقبي حسابات شركة الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
- التأكد من التزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوى العلاقة.
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الإستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (159) من هذه اللائحة على ان يقتصر ذلك على حالة إيقاف صانع السوق وبعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.



ص. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الاطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق

3. التزامات الشركة:

- أ. الالتزام بكافة الاحكام المنظمة لمزاولة النشاط وايه تعديلات تطرأ عليها
- ب. موافاة الهيئة والبورصة بنسخة طبق الاصل من كافة العقود المبرمة مع الجهات ذات الصلة بنشاط الصندوق وبأي تعديلات تطرأ عليها
- ت. موافاة الهيئة والبورصة فوراً وبحد اقصى قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي باية مستندات أو بيانات يتم طلبها
- ث. تقديم تقارير ربع سنوية عن نتائج اعمال الصندوق وكذا القوائم المالية السنوية.

البند الرابع عشر: مراقبا حسابات الصندوق

طبقاً للمادة (168) من لائحة القانون فإنه يجب أن يكون مراقبي الحسابات مستقلين عن بعضهما وعن مدير الإستثمار أو أي من الأطراف ذوي العلاقة، ومن ثم يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة، وقد تم تعيين كل من:

1. السيد الأستاذ/ طارق صلاح سيد أحمد

مكتب: بيكر تيلي - وحيد عبد الغفار

ومسجل بسجل مراقبي الهيئة تحت رقم (105).

العنوان: س 61 - قطعة 11 - الشطر العاشر - زهراء المعادى - أمام كارفور المعادى. القاهرة
التليفون: 23 1010 31

ويتولى مراجعة صندوق استثمار افاق للأوراق المالية.

2. السيد/ رزق وديد رزق الله

مكتب: ماك ميلان ودر - مصر

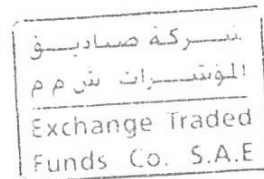
ومسجل بسجل مراقبي الهيئة تحت رقم. (294)

العنوان: 500 شارع عبد المنعم رياض - الحي المتميز - مدينة 6 أكتوبر الجيزة
التليفون: +2 02 388 37 490

ولا يتولى مراجعة صندوق استثمار اخر

التزامات مراقبي الحسابات:

- أ. الإلتزام بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية. ويلتزم كل مراقب على حدا بإعداد تقريراً سنوياً يتضمن النتائج والملاحظات التي إنتهى إليها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية على أن يلتزم بتوحيد التقرير السنوي ويوضحا به أوجه الخلاف بينهما إن وجدت.
- ب. الإلتزام بإجراء فحص دوري كل 3(ثلاثة) أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير الربع والنصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن هذا التقرير رأيهما في مدى صحة تعبير القوائم المالية المشار إليها بصورة عادلة عن المركز المالي للصندوق ورأيهما في نتيجة نشاطه وبيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى إتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة إسترداد وثائق الإستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
- ت. يكون لكل من مراقبي الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق والبيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والإلتزامات منفردين ومع ذلك يجب أن يقوموا بتقديم تقريراً موحداً وفي حالة الإختلاف فيما بينهما يتم توضيح أوجه الإختلاف ووجهة نظر كل منهما.
- ث. الإلتزام بمراجعة نشرة الإكتتاب قبل إعتمادها من قبل الهيئة.



ج. الإلتزام بمراجعة مسودة النشر الخاصة بالفوائم المالية بصفة نصف سنوية.

ح. الإلتزام بإصدار شهادة المبلغ المجنب طبقاً لمتطلبات الهيئة.

البند الخامس عشر : مدير الإستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الإستثمار (يطلق عليها إسم مدير إستثمار) فقد عهدت الجهة المؤسسة بإدارة الصندوق إلى شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار الكائنة في 2005 ج كورنيش النيل-أبراج النائل سيتي -رملة بولاق -البرج الشمالي

الشكل القانوني لشركة مدير الإستثمار:

شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار هي شركة مساهمة مصرية تم تأسيسها وفقاً لأحكام القانون ومرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الإستثمار بترخيص رقم (319) بتاريخ 2004/1/6

يتمثل هيكل مساهميتها في كل من:

شركة بلتون المالية القابضة: 97.5%

شركة بلتون للترويج وتغطية الإكتتاب: 1.25%

شركة بلتون لتداول الأوراق المالية: 1.25%

يتشكل مجلس ادارة الشركة من كل من:

السيد/ ابراهيم محمد محمد حسنين كرم رئيساً مجلس الإدارة غير تنفيذى ممثلاً بلتون المالية القابضة

السيدة/ داليا محمد الحسين شفيق محمود- العضو منتدب ممثلاً بلتون لترويج وتغطية الإكتتاب ش.م.م

السيد/ ماجد شوقي سوريبال عضو مجلس الإدارة غير تنفيذى ممثلاً بلتون المالية القابضة

السيد/ رضا محمد عبد الحميد رضا عضو مجلس الادارة غير تنفيذى مستقل

السيد/ باسم محمد صلاح عبد السلام يوسف عضو مجلس الادارة غير تنفيذى مستقل

خبرات الشركة:

شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار هي شركة متخصصة في مجال إدارة الأصول يتعدى حجم الأصول تحت إدارتها العشرين مليار جنيه مصري. وتقوم الشركة بإدارة صناديق ومحافظ إستثمارية تستثمر أصولها محلياً وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط.

أسماء الصناديق الأخرى التي تديرها الشركة:

- صندوق استثمار بنك قناة السويس الثاني للأسهم (أجيال)
- صندوق استثمار البنك العربي النقدي بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي.
- صندوق استثمار بنك قطر الوطني الاهلي الثاني ذو العائد الدوري "توازن".
- صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي (يومي).
- صندوق استثمار مصرف ابو ظبي الاسلامي - مصر النقدي ذو العائد اليومي التراكمي المتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية.
- صندوق استثمار تجاري وفا بنك ايجيبت النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي (رصيدي اليوم).

المراقب الداخلي لمدير الإستثمار:

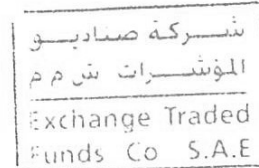
السيدة / سالي سيد محمد خطاب

العنوان: 2005 ج كورنيش النيل-أبراج النائل سيتي -رملة بولاق -البرج الشمالي

التليفون: 24616825

اللتزامات المراقب الداخلي:

- الإحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم إتخاذها من إجراءات لمواجهة هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.



- إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وأي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الإستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يتم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

مدير محفظة الصندوق:

قامت الشركة بتعيين الأستاذ علي مختار كمدير لمحفظة الصندوق.

خبرة مدير الإستثمار السابقة:

انضم الأستاذ علي مختار إلى شركة بلتون المالية القابضة في سنة 2010. قبل منصبه الحالي كمدير استثمار محافظ الأسهم في شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار، كان الأستاذ علي مساعد مدير محافظ الأسهم مغطياً قطاعات متعددة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. لديه 7 سنوات من الخبرة في مجال أسواق رأس المال بمصر. حاصل على ماجستير العلوم المالية من Antwerp Management School في بلجيكا

مدى استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

في ضوء ما سبق يتضح ان مدير الاستثمار من الاطراف ذات العلاقة بالصندوق حيث ان كلاهما من الشركات التابعة لشركة بلتون المالية القابضة، ويقر بالالتزام بالعمل على تجنب تعارض المصالح طبقاً لما تقضي به احكام المادة (172) من اللائحة التنفيذية طبقاً لما هو مشار اليه تفصيلاً بالبند (الثامن عشر) من هذه المذكرة

ضمانات مدير الإستثمار:

- إنه مدير إستثمار مسجل لدى الهيئة بترخيص رقم (319) بتاريخ 2004/1/6.
- إنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق أهداف الصندوق وفقاً للإلتزامات المذكورة في هذه النشرة.
- إنه يحتفظ بالملاءة المالية اللازمة لمزاولة نشاطه بما يحقق ضمان الوفاء بالإلتزامات تجاه الصندوق، وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن.
- الحفاظ على الحد الأدنى لنسبة الارتباط بين الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX 30) والوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، وكذلك الحد الأدنى لمعامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر.

التزامات مدير الإستثمار:

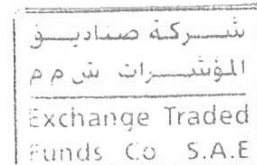
1. الإلتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

على مدير الإستثمار الإلتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي:

- أ. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة إستثماراته.
- ب. امساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
- ت. اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها لمجلس إدارة شركة الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبي حسابات الصندوق المقيد بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
- ث. وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.
- ج. تكوين محفظة من الأوراق المالية بنسب معينة من إجمالي الأوراق المالية المكونة للمؤشر وذلك باستخدام الأموال المتاحة التي تم الاكتتاب بها والمحافظة بصفة مستمرة على تلك النسبة وفقاً للقواعد التنظيمية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعد من البورصة والمعتمد من الهيئة والتي تحددت بنسبة 95%.
- ح. المحافظة بصفة مستمرة علي معامل ارتباط بين سعر تداول الوثيقة والبورصة وقيمة المؤشر وذلك وفقاً للقواعد الواردة بالاجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة والتي تحددت بنسبة 95%.
- خ. قيد وثائق الصندوق ببورصة الأوراق المالية خلال شهرين علي الأكثر من تاريخ غلق باب الاكتتاب في هذه الوثائق.
- د. إخطار الهيئة والبورصة بأي أحداث جوهرية من شأنها التأثير عن أداء الصندوق ونشاطه قبل بدء جلسة التداول التالية.



17

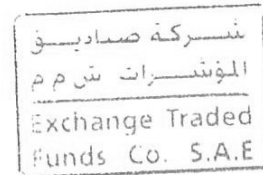


- ذ. استرداد الوثائق من الراغبين في بيعها في حالة عدم قدرة صانع السوق عن الوفاء بالتزاماته بتقديم عروض البيع وطلبات الشراء للوثائق، بمراعاة الحالات الاستثنائية الواردة بالمادة (159) من اللائحة التنفيذية وفقاً للضوابط المشار إليها بالبند (..) من هذه المذكرة الخاص بالإصدار والاسترداد.
- ر. إيداع الأوراق المالية المكونة للمحفظة لدى أحد أمناء الحفظ لحساب الصندوق
- ز. كافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون والقرارات الصادرة عن الهيئة والبورصة.
- س. موافاة البورصة والافصاح لكافة المتعاملين في البورصة على موقع الصندوق الإلكتروني وهو (<http://www.egx30etf.com/>) ويحد أقصى قبل بداية جلسة تداول اليوم التالي بالبيانات التالية:
- الاحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على اداء الصندوق
 - نسب عدم المطابقة اسبوعياً

2. يحظر على مدير الاستثمار القيام بالاعمال الآتية:

- أ. يحظر على مدير الإستثمار اتخاذ أى اجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته او مصلحة اي صندوق اخر يديره او مصلحة المساهمين في الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة
- ب. البدء في إستثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب في وثائقه، ويكون له ايداع اموال الإكتتاب في احد البنوك الخاضعة لاشرف البنك المركزي وتحصيل عوائدها لصالح حملة الوثائق
- ت. شراء أوراق ماليه غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة على ان تقتصر تلك الاستثمارات على الأوراق المالية المكونة للمؤشر المستهدف (EGX 30)
- ث. إستثمار أموال الصندوق في شراء وثائق إستثمار لصندوق آخر يديره.
- ج. تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق لمجلس إدارة شركة الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك علماً بأنه يجوز تنفيذ عمليات بيع وشراء من خلال شركة بلتون للسمرسة في الأوراق المالية، على ان يلتزم مدير الاستثمار بالافصاح بالايضاحات المتممة بالقوائم المالية الربع سنوية المسئول عن اعدادها عن اجمالي العمولات المحصلة من شركة بلتون للسمرسة في الاوراق المالية أو اي من الاطراف المرتبطة الاخرى
- ح. التعامل على وثائق إستثمار الصندوق الذي يديره إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط التي حددتها الهيئة ، وفي جميع الاحوال لا يجوز له التعامل الا بذات الية التداول المطبقة على كافة حملة الوثائق.
- خ. القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف الا الى زيادة العمولات او المصروفات او الاتعاب او الى تحقيق كسب او ميزه له او لمديره او العاملين به.
- د. طلب الاقتراض في غير الاغراض المنصوص عليها في مذكرة الطرح الخاص
- ذ. نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
- ر. وفي جميع الاحوال يحظر على مدير الإستثمار القيام بأى من الاعمال أو الانشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الاخلال بأستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق .
- ز. يحظر على مدير الاستثمار والعاملين لديه التعامل على الأوراق المالية المكونة لمحفظة المؤشر إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة للهيئة.
- س. التعامل على الاوراق المالية المكونة للمؤشر الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة

3. سلطات مدير الإستثمار :-



- أ. توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق تحقيقاً لمصلحة الصندوق والسياسة الإستثمارية الواردة بهذه المذكرة على سبيل المثال وليس الحصر عقد أمناء الحفظ وعقود التسويق والعقد مع الجهة المصدرة للمؤشر وإرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
- ب. ربط وفك الودائع البنكية وفتح وإقفال الحسابات بإسم الصندوق لدى البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه
- ت. إجراء كافة أنواع التصرفات المتعلقة بإستثمارات الصندوق
- ث. في حالة توقف صانعي السوق، يجوز لمدير الإستثمار الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية :
- ج. أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهراً .
- ح. أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض .
- خ. ان يتم بذل عناية الرجل الحريص بالإقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق، وذلك متى توافرت الشروط التالية:
- د. بعد إستخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الإسترداد.
- ذ. إنخفاض تكلفة الإقتراض عن تكلفة تسهيل إستثمارات الصندوق القائمة ويحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الإستثمار ويتم الموافقة عليه من مجلس إدارة الجهة المؤسسة.
- ر. يتم الإقتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري

البند السادس عشر : شركة خدمات الإدارة

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الإدارة إلى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهدت الجهة المؤسسة إلى الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار الكائنة في الدور السابع - المبنى 4-4 أ "أركاديا مول" - كورنيش النيل - رملة بولاق - محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية، والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 والمرخص لها بترخيص رقم (667) بتاريخ 2008/12/21 للقيام بمهام خدمات الإدارة.

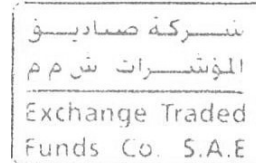
يتمثل هيكل مساهميتها في كل من:

شركة بلتون لترويج وتغطية الائتتاب ش.م.م	12.5%
شركة بلتون القابضة للإستثمارات ش.م.م	7.5%
الاستاذ / كريم أنيس جرس سعيد	80%

يتشكل مجلس إدارة شركة الإدارة من كل من:

1. السيد: كريم أنيس جرس سعيد رئيس مجلس الادارة غير تنفيذى
2. السيد: مايكل لطفي انيس حكيم عضو منتدب
3. السيد: مدحت فتحى شاکر ارمانیوس عضو مجلس الادارة غير تنفيذى
4. السيد / وائل عادل فوزى يوسف عضو مجلس الادارة غير تنفيذى مستقل
5. السيدة/ الشيماء السيد ناهد محمد ماهر ابو الغيط - عضو مجلس الادارة غير تنفيذى مستقل

ويقر كلا من الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل تلك الشركات وتلتزم الشركة بجميع الإلتزامات والضوابط الواردة باللائحة وكذلك مجلس إدارة الهيئة رقم (88) لسنة 2009 بتاريخ 2009/12/21.



التزامات شركة خدمات الإدارة:

1. موافاة البورصة لحظياً أثناء جلسة التداول بالقيمة الاستثمارية للوثيقة والافصاح عنها لكل المتعاملين على موقعها الالكتروني وهو (<http://www.egx30etf.com>) كل 15 ثانية خلال جلسة التداول.
2. موافاة البورصة يوميا الكترونياً بعد جلسة التداول وبعد اقصى قبل بداية جلسة تداول اليوم التالي بالبيانات التالية على أن يتم الإفصاح عن ذلك على شاشات البورصة.
 - قيمة حجم الصندوق بالعملة المقوم بها
 - اجمالي حجم الاصدارات والاستردادات الجديدة للوثائق وعدد الوثائق القائمة.
 - بيان بالاوراق المالية التي تحتويها محفظة الصندوق ونسبة كل منها في المحفظة
 - صافي قيمة اصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة
 - بيان بمواعيد وقيم التوزيعات النقدية أو الكوبونات لوثائق صندوق المؤشر
3. إعداد ملف يوضح بشكل تفصيلي محتويات سلة الأسهم المستبدلة بوحدة (الإصدار/ الاسترداد) بالإضافة للجزء النقدي الذي سيتم استبداله ما بين حساب الصندوق وحساب صانع السوق بناء علي عمليات الاصدار والاسترداد لهذا اليوم و الإعلان عنها وفقاً لما تحدده نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات على حسب الأحوال.
4. إرسال كشوف حساب دورية ربع سنوية علي الأقل إلي حملة الوثائق
5. إعداد وحفظ سجل بحملة الوثائق وتسجيل بيانات حملة الوثائق
6. احتساب ناتج التصفية لكل وثيقة

البند السابع عشر : صانع السوق

بيانات صانع السوق:

في ضوء ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 من حيث ان يتعاقد صندوق المؤشرات مع صانعي سوق على الاقل ، ويجوز لمجلس ادارة الهيئة الموافقة للصندوق بالتعاقد مع صانع سوق واحد، فقد صدر قرار مجلس ادراة الهيئة رقم (73) لسنة 2014 بالتعاقد مع صانع سوق واحد وبياناته على النحو التالي:

الاسم: بلتون لصانع السوق

الشكل القانوني: ش.م.م مؤسسة في 6/2/2011 بموجب التأشير في السجل التجاري رقم (230464) والمرخص لها بالنشاط من الهيئة برقم (694) بتاريخ 2014/6/22

المقر: 4-4 أ "اركاديا مول" - كورنيش النيل - رملة بولاق - محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية

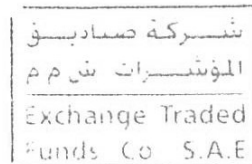
التليفون: 24616800

البريد الالكتروني لمسئول الاتصال:

Beltone.mm.membership@beltonefinancial.com

المساهمين:

م	اسم المساهم	عدد الأسهم المملوكة له	نسبة الملكية	الصفة من حيث التأسيس
1	شركة / بلتون المالية القابضة	900,000	90%	مؤسس
2	شركة/ بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب	50,000	5%	مؤسس
3	شركة بلتون القابضة للاستثمارات	50,000	5%	مؤسس
	إجمالي عدد المساهمين بالشركة 3 مساهمين	إجمالي عدد الأسهم (1000,000) سهم	100%	



اعضاء مجلس الإدارة:

السيد/ أحمد موسى سيد موسى	رئيس مجلس الإدارة ممثلاً لشركة بلتون المالية القابضة
السيد/ هيثم محمد محروس محمد	عضو مجلس الإدارة- غير تنفيذي ممثل عن شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب
السيد/ أحمد محمد أحمد سليمان	عضو منتدب ممثل لشركة بلتون المالية القابضة للاستثمارات ش.م.م
السيد / رضا محمد عبد الحميد رضا	عضو مجلس الإدارة- غير تنفيذي مستقل

دور صانع السوق:

1. يقوم صانع السوق بتوفير السيولة الدائمة على وثائق صندوق المؤشرات المتداولة الذي يقوم بصناعة سوقه وعليه الالتزام بالتزامات الواردة بالمادة (3) الخاصة باستمرارية التعامل، من قواعد تعامل صانع السوق على وثائق صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة رقم (133) في 2014/4/8
2. نظرا لتعاقد الصندوق مع صانع سوق واحد بموجب موافقة مجلس ادارة الهيئة رقم 73 لسنة 2014، يلتزم صانع السوق بضمان استمرارية التعامل على وثائق الصندوق بحيث لا يقل اجمالي كميات كل من عروض البيع وطلبات الشراء التي يلتزم بها عن 150% من الالتزامات الخاصة بصانع السوق الواردة بقواعد تعامل صانع السوق على وثائق صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة رقم (133) في 2014/4/8
3. مع الاخذ في الاعتبار انه وفقا للمادة (4) من قواعد تعامل صانع السوق على وثائق صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة رقم (133) في 2014/4/8، فيجوز للبورصة اعفاء صانع السوق بشكل مؤقت خلال جلسة التداول من الوفاء بكل او بعض التزاماته الخاصة باستمرارية التعامل طبقا للاجراءات والحالات المشار اليها بالبند التاسع الخاص بالوقف المؤقت لعمليات الاسترداد

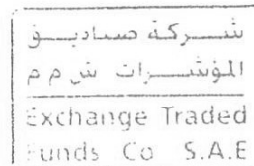
التزامات صانع السوق وفقا لللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنها:

1. ألا يقل المبلغ المخصص لصناعة سوق وثائق الصندوق عن عشرة مليون جنيه.
2. توفير الآليات والتجهيزات الفنية للربط الآلي مع البورصة وشركة الإيداع والقيود المركزي وفقاً لما تحدده كل منهما
3. الالتزام بالمواصفات الفنية للبنية التحتية لنظم المعلومات الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.
4. الافصاح الفوري للمتعاملين في حالة وقف عمليات الاصدار والاسترداد والظروف الاستثنائية التي استلزمته طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالبند التاسع من هذه المذكرة.
5. الالتزام بكافة الأحكام المنظمة لمزاولة النشاط وأية تعديلات عليها
6. يحظر على صانع السوق البيع علي المكشوف.
7. يحظر على صانع السوق التوقف المؤقت أو النهائي عن مزاولة نشاطه على وثائق الصندوق الا بعد استيفاء ومراعاة كافة الاحكام المنظمة لذلك الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنها

البند الثامن عشر: تعارض المصالح

تلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحظور على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183 مكرر 20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند 12 من هذه النشرة.

- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء مجلس إدارة الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس



إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.

- لا يجوز لمدير الإستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- الالتزام بالإفصاحات المشار إليها بالبند من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية ربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة.
- الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من التصويت - ويعكس تقرير لجنة الاشراف على الصندوق والقوائم المالية افصاح كامل عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

البند التاسع عشر: تعامل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق:

في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم (69 لسنة 2014) ، وإعمالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014) بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنه بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق سوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحددة عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها عند تأسيس الصندوق أو المشتراه في حالة ذلك بالإفصاح المسبق بفترة استرداد على الأقل للجهة متلقية طلبات الاسترداد على أن يتم تنفيذ طلب الاسترداد بذات الشروط الواردة بنشرة الاكتتاب .

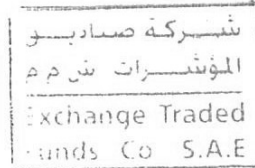
البند العشرون: أمين الحفظ

في ضوء ما نصت عليه اللائحة التنفيذية في المادة رقم (165) بشأن التزام مدير الإستثمار بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى إحدى شركات أمناء الحفظ من البنوك أو الشركات المرخص لها بممارسة هذا النشاط، على ألا يكون أمين الحفظ مساهماً في الصندوق أو مدير الإستثمار أو أياً من الشركات المرتبطة بهما وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة، وكذا في ضوء المهام التي تقوم بها شركة المقاصة بالنسبة لصناديق المؤشرات، تعاقده الصندوق مع شركة مصر للمقاصة للايداع والقيود المركزي للقيام بمهام أمين الحفظ

التزامات عامة كأمين حفظ:

- أ. الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها.
- ب. الالتزام بحفظ كامل الوثائق المصدرة عن صندوق المؤشر بعد غلق باب وقبل القيد بالبورصة
- ت. الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة أشهر عن هذه الاوراق الماليه للهيئة.
- ث. الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.

لذا تقر الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة بان امين الحفظ تتوافر فيه ضوابط الاستقلالية وفقاً للقانون 1992/95 ولاحته التنفيذية.



البند الحادي والعشرون: الجهة المصدرة لمؤشر الـ EGX 30

البورصة المصرية هي المصدرة لمؤشر الـ EGX 30 التي تتولى تزويد الصندوق بالبيانات الأساسية للمؤشر وقد قام الصندوق بإبرام عقد مع البورصة المصرية بتاريخ 2014/4/28 يتيح للصندوق استخدام المؤشر. يلتزم مؤشر الـ EGX 30 بمعايير محددة لإدراج الشركات فيه وبطريقة حساب موضحة ومعلنة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

المقاييس الأساسية المستخدمة في اختيار الشركات التي يتضمنها الـ EGX 30 ومنهجية حسابها:

أ-	تصنيف جميع الشركات التي تم تداول أسهمها خلال الستة أشهر الأخيرة حسب إجمالي القيمة المتداولة لكل شركة واختيار الثلاثون شركة الأكثر نشاطاً على أن تكون الشركة قد تم تداول أسهمها في خمسين بالمائة من عدد أيام التداول خلال الستة أشهر الأخيرة.
ب-	تفادي الملكية المزدوجة عند اختيار الثلاثين شركة.
ج-	يجب ألا تقل نسبة التداول الحر عن 15% كحد أدنى لشركات الـ EGX 30.
د-	تتم مراجعة مؤشر الـ EGX 30 بصفة دورية كل ستة (6) أشهر (آخر يناير وآخر يوليو) بواسطة اللجنة المختصة بالبورصة المصرية حيث تقوم بالتعديلات اللازمة (إضافة وإستبعاد الشركات التي يشتمل عليها الـ EGX 30 وذلك بناءً على معايير المؤشر)
هـ-	يتم إستبعاد الشركات التي تحقق خسائر لمدة ثلاثة أعوام متتالية من مكونات المؤشر.
و-	يتفادى المؤشر التركيز على صناعة بعينها ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.
ز-	تستبعد الشركات التي تشهر إفلاسها أو التي تندمج مع شركات أخرى أو التي يتم تملكها بواسطة شركات أخرى.
ح-	يوزن مؤشر الـ EGX 30 عن طريق حساب رأس المال السوقي المعدل بعد حساب نسبة الأسهم الحرة للأسهم التي يتكون منها المؤشر.
ط-	يُقاس العائد على الاستثمار من الزيادة في القيمة السوقية للأسهم فقط.

البند الثاني والعشرون: جماعة حملة الوثائق

1. جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تتكون من حملة وثائق صندوق الإستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وهذه اللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (71) من هذه اللائحة، ويحضر اجتماع حملة الوثائق مساهمو الشركة بحسب عدد

الوثائق الصادرة لهم مقابل أسهمهم في رأس مال شركة الصندوق وفقاً لاحكام المادة (142) من اللائحة التنفيذية

~~في حالة زيادة حجم حملة الوثائق عن 5000 سهم، يتم إعداد السمة التي تميز حملة
سهم التمييزية 2. اختصاصات جماعة حملة الوثائق: في الصيغ الأولى - متى أقرها القانون، له، وإنا لم يتوافق السهم~~

قانون في الترخيص أ. تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق بما يتفق وطبيعة صندوق المؤشرات.

ب. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض على أن يقتصر حق الاقتراض في حالة توقف صانع السوق وبعد الرجوع إلى

لجان صريح أماكن الهيئة والحصول على موافقتها

د. الحاضر د. الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.

طبقاً للمادة (٧٨) ص. إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.

ج. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تتطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.

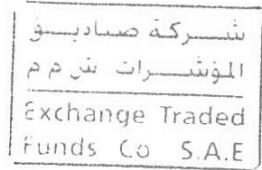
بإعادة استبعاد حق التصويت

لمؤلفه المملوكة لمؤسسه

حركة الصندوق في

الاجتماع الثاني.

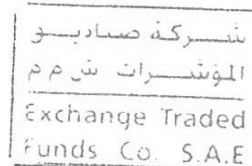
مع



- ح. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
- خ. تعديل أحكام قيام مدير الاستثمار بإسترداد وثائق الصندوق في حالة توقف صانع السوق وبعد الرجوع الى الهيئة والحصول على موافقتها.
- د. الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته.
- ذ. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال
- ر. الموافقة على الشطب الاختياري لقيود وثائق الصندوق بالبورصة المصرية.
- ز. وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار اليها بالبند (1، 6، 7، 8، 9) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.
- س. وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة .

البند الثالث والعشرون: التقييم الدوري

1. إحتساب صافي قيمة أصول الصندوق أو صافي قيمة أصول الصندوق الإستشادية:
- تقوم شركة خدمات الادارة بإحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي وفقاً للمعادلة التالية: -
- إجمالي القيم التالية:
- أ. إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
- ب. إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- ت. يضاف إليها قيمة الإستثمارات المتداولة بسوق الأوراق المالية كالاتي:
- أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز لشركة خدمات الإدارة في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية ويقر بصحتها مرافقي الحسابات
- يتم تقييم وثائق الإستثمار في الصناديق الأخرى على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة.
- يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الاجنبية عن طريق إستخدام أسعار الصرف المعلنة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.
- قيمة أدون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضاف إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:
- أ. إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- ب. حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشوئها.
- ت. المخصصات التي يتم تكوينها خلال الفترة لمعالجة الإلتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.
- ث. نصيب الفترة من أتعاب مدير الإستثمار ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع إقتصادية مستقبلية ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ج. مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب إستهلاكها في السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ح. الضرائب ان وجدت



الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

1. يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الإستثمار القائمة في نهاية كل يوم تداول بما فيه عدد وثائق الإستثمار المخصصة (المجنية) لشركة بلتون لصندوق إستثمار المؤشر .
2. سياسة إهلاك وإستهلاك الأصول:
لايقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة إهلاكية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً.

البند الرابع والعشرين: أرباح الصندوق والتوزيع

1. الإفصاح عن موقف توزيع الأرباح وموعدها:

- أ. تحمل ارباح الصندوق يوميا على قيمة الوثيقة كما هو مشار اليه بالبند (26) الخاصة بالتقييم الدوري وتستثمر في صورة نقدية أو في أدوات استثمارية نقدية ودخل الثابت بما لا يخالف السياسة الاستثمارية
- ب. يحق لمدير الاستثمار توزيع الأرباح بصفة دورية كل 6 (سنة أشهر) بعد اتباع كافة الاجراءات القانونية المقررة في هذا الشأن في القانون ولائحته التنفيذية وكذا ضوابط البورصة المتبعة بالنسبة للاوراق المالية المقيدة بالبورصة.
- ت. يحق للصندوق توزيع أرباح إستثنائية في حالات تراكم توزيعات الأسهم المكونة للمحفظة لتمثل أكثر من 5% من حجم الصندوق.
- ث. يشترك حاملو وثائق الإستثمار في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق، ويشترك معهم مساهمو شركة الصندوق في تلك الأرباح والخسائر من خلال استخدام رأسمال شركة الصندوق في الإكتتاب في وثائقه او شرائها.
- ج. يتم الافصاح عن الارباح المقرر توزيعها للمساهمين في جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار

2. كيفية التوصل لأرباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل:

أرباح الصندوق:

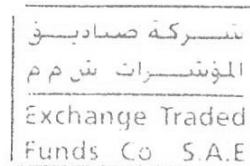
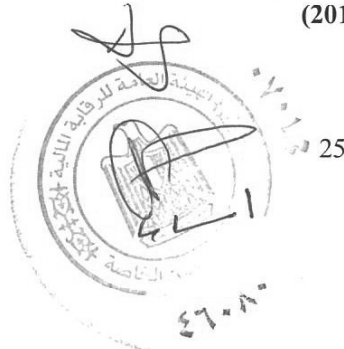
- أ. يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الاخص الإيرادات التالية:
 - أ. التوزيعات المحصلة نقداً أو عينياً والمستحقة نتيجة إستثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
 - ب. العوائد المستحقة (غير المحصلة) وأي عوائد أخرى محصلة عن الفترة نتيجة إستثمار أموال الصندوق.
 - ت. الأرباح الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الإستثمار صناديق أخرى
 - ث. الأرباح الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الإستثمار صناديق أخرى.

بخضم من ذلك:

- أ. الخسائر الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الإستثمار صناديق أخرى.
- ب. الخسائر الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الإستثمار صناديق أخرى.
- ت. كافة الاعباء المالية المشار اليها بالبند. من هذه النشرة
- ث. الضرائب ان وجدت

البند الخامس والعشرين: الإفصاح الدوري عن المعلومات

(متوافق مع قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (55) لسنة 2018 الخاص بوسائل النشر وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018)



طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً لضوابط ووسائل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

تلتزم شركة خدمات الإدارة في صناديق المؤشرات بالإفصاح عن:

1. صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة وعدد الوثائق القائمة عبر موقعها الإلكتروني مع إخطار الهيئة والبورصة بهما يومياً بعد جلسة التداول.
2. الإفصاح على شاشات التداول بالبورصة عن مواعيد توزيع الكوبونات وقيمتها وإخطار الهيئة والبورصة.
3. الإفصاح عن القيمة الاسترشادية للوثيقة خلال جلسة التداول كل 15 ثانية طبقاً للتوقيتات التي حددها القواعد التنفيذية التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة رقم 134 لسنة 2014
4. كافة الإفصاحات الواردة بقواعد قيد وثائق صناديق الاستثمار في البورصة

ثانياً: يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاحات التالية:

- يلتزم مدير الاستثمار بموافاة البورصة والإفصاح لكافة المتعاملين بالبورصة وعلى الموقع الإلكتروني للصندوق وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول اليوم التالي بالبيانات التالية:
- أ. الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على أداء الصندوق.
 - ب. الظروف الاستثنائية التي تستوجب وقف الاسترداد - طبقاً لما هو محدد بالبند التاسع من هذه المذكرة
 - ت. نسب عدم المطابقة أسبوعياً
 - ث. كافة الإفصاحات الواردة بقواعد قيد وثائق صناديق الاستثمار في البورصة

الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الربع سنوية عن:

- يلتزم مجلس إدارة الصندوق بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية.
- يلتزم مجلس إدارة الصندوق بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار.

- استثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى صادرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.
- كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة
- الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بالشركة.



ثالثاً: يجب على مجلس إدارة الصندوق أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

1. تقارير ربع سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي يعدها مدير الاستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
2. القوائم المالية (التي أعدها مدير الاستثمار) مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة علي الصندوق ومراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على الجمعية العامة للصندوق ، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها ، وتبلغ الهيئة مجلس الإدارة علي الصندوق بملاحظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على ان تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية ربع السنوية تلتزم الشركة (الصندوق) بموافقة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقبي الحسابات والقوائم المالية ربع السنوية خلال 45 يوم على الاكثر من نهاية الفترة.

رابعاً/ نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- يلتزم مجلس الإدارة بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الالكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية
- يلتزم مجلس الإدارة بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

خامساً/ المراقب الداخلي:

موافاة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95
- اقرار بمدى التزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفة القيود الاستثمارية لأي من تلك الصناديق اذا لم يتم مدير الاستثمار بازالة اسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.
- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتخذ بشأنها.

البند السادس والعشرين: انتهاء الصندوق والتصفية

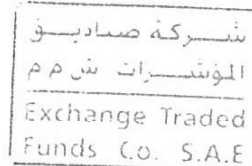
ينقضى الصندوق في الحالات التالية: -

1. طبقاً للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه، ومن أهمها توقف صانع السوق عن نشاطه بما يؤدي الى عدم وجود صانع سوق للصندوق طبقاً لما هو مشار اليه بالبند السابع من هذه المذكرة.
2. ولا يجوز تصفية او مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على اصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.
3. وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

البند السابع والعشرين: الأعباء المالية

1. **عمولة الحفظ:** تتقاضى شركة مصر للمقاصة عمولة حفظ مركزي بواقع 0.025% (ربع في الالف) سنوياً من القيمة السوقية للاوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات بما في ذلك خدمات الحيازة، تحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر.

2. **أتعاب الإدارة:**



يستحق مدير الإستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.45% (أربعة ونصف في الألف) من صافي أصول الصندوق، وتحتسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر، على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

3. اتعاب شركة خدمات الإدارة:

تتقاضى شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع 0.05% (خمسة في العشرة آلاف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

4. مصاريف مقابل خدمات التداول:

يتحمل الصندوق مصاريف مقابل الخدمات التي يقدمها له أطراف أخرى نتيجة لعمليات القيد والتداول والحفظ بالإضافة إلى المصاريف والعمولات المرتبطة بتعامل مدير الإستثمار على محفظة إستثمار الصندوق.

5. مصروفات أخرى:

- يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بمراقبي الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق والتي حددت باجمالي مبلغ 100,000 (مائة ألف) جنيه مصري سنوياً ويتم الإتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.
- يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بالمستشار القانوني والتي حددت بمبلغ 10,000 (عشرة آلاف) جنيه مصري سنوياً ويتم إتفاق ذلك المبلغ سنوياً.
- يتحمل الصندوق اتعاب اعضاء مجلس ادارة شركة الصندوق بحد اقصى 50,000 (خمسون ألف) جنيه مصري ويتم إتفاق ذلك المبلغ سنوياً.
- يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بالمستشار الضريبي والتي حددت بمبلغ 10,000 (عشرة آلاف) جنيه مصري سنوياً ويتم إتفاق ذلك المبلغ سنوياً.
- يتحمل الصندوق مصروفات القيد في البورصة بواقع اثنين في الالف من صافي اصول الصندوق وتحتسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب وتدفع الى البورصة المصرية في آخر كل شهر، على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- يتحمل الصندوق مصاريف تسويقية متضمنة إهلاك مصاريف التسويق الأولية وإهلاك مصاريف تأسيس الصندوق على أن تتفق سياسة الإهلاك وما تتطلبه معايير المحاسبة المصرية على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي الحسابات على ألا يزيد ذلك عن 0.2% سنوياً من صافي أصول الصندوق.
- يجوز للصندوق التعاقد مع جهة تسويقية مقابل 0.2% سويًا من صافي أصول الصندوق وذلك بعد اخطار حملة الوثائق والهيئة بهذا التعاقد، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة.
- لا يستحق للصندوق أي عمولات مقابل اقراض صانع السوق للأسهم المكونة للمؤشر او لوثائق الصندوق

وبذلك يبلغ اجمالي الأتعاب الثابتة السنوية التي تتحملها الوثيقة مبلغ 170 ألف جم سنوياً بالإضافة إلى نسبة 0.50 % سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة الى العمولة المستحقة لأمين الحفظ المشار اليها.

البند الثامن والعشرين: أسماء وعناوين مسؤولي علاقات المستثمرين



28

شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار ويمثلهما:

شركة صناديق
المؤشرات ش م م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

مسئول الإتصال: محمد الشيشيني
العنوان: 2005 ج كورنيش النيل -أبراج النيل سيتي -البرج الشمالي ، رملة بولاق ، جمهورية مصر العربية.
الهاتف : +2 02 24616840
البريد الإلكتروني BAMMiddleoffice@beltonefinancial.com

البند التاسع والعشرين: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار

تم إعداد هذه المذكرة المتعلقة بالطرح الخاص في وثائق الصندوق تمهيدا لقيدها بالبورصة بمعرفة كل من بلتون لإدارة صناديق الإستثمار وشركة صناديق المؤشرات. وقد تم بذل عناية الرجل الحريص للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه المذكرة دقيقة وكاملة كما ان المعلومات الواردة بتلك المذكرة لا تخفي أي معلومات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الطرح. إلا أنه يجب على أي شخص أو جهة قبل الإستثمار قراءة هذه المعلومات حسب أهداف هذا الشخص أو الجهة ودراسة العوامل الواردة في هذه الوثيقة قبل اتخاذ قرار الإستثمار. يجب على المستثمرين المرتقبين القيام بدراسة شاملة للمخاطر التي قد يتعرضون لها من الإستثمار في الوثائق المعروضة والعلم بأن الإستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب دون أدنى مسؤولية على الجهة المؤسسة للصندوق أو مدير الإستثمار بعد ادائهم لكافة التزاماتهم المقررة وفقا للقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنها ودون ادنى مسؤولية على الهيئة.

الجهة المؤسسة: شركة صناديق المؤشرات

الاسم: ماجد شوقي

الصفة: رئيس مجلس الإدارة

التاريخ:

التوقيع:

الاسم : أسامة رشاد

الصفة: عضو مجلس إدارة

التاريخ :

التوقيع: أسامة رشاد

مدير الاستثمار : شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار

الاسم : الأستاذ داليا محمد الحسين شفيق

الصفة: العضو المنتدب

التاريخ:

التوقيع:

البند الثلاثون: إقرار مراقبي الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بمذكرة الطرح الخاص لصندوق مؤشر EGX 30 ونشهد أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات المنظمة لنشاط صناديق المؤشرات والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة ومصر للمقاصة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار وهذه شهادة منا بذلك.



شركة صناديق
المؤشرات ش م م
Exchange Traded
Funds Co S.A.E

البند الحادي والثلاثون: إقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الطرح الخاص في صندوق مؤشر EGX 30 وأشهد أنها تتماشى مع أحكام القانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية المنظمة لنشاط صناديق المؤشرات والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار وهذه شهادة مني بذلك.

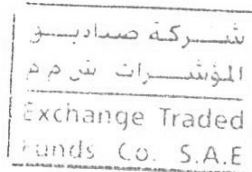
الاسم: ياسر زكي هاشم.

الجهة: مكتب زكي هاشم وشركاه.

عنوان: 23 شارع القصر العيني، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الهاتف : 23999999

وهذه المذكرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متمشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما ، ويقتصر ترويجها على المستثمرين المؤهلين ولا يجوز نشرها في أي من الوسائل التي تخاطب الاكثاب العام، علماً بأن مراجعة الهيئة للمذكرة وموافقتها على طرح الوثائق من خلال طرح خاص ليس اعتماد للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة علماً بأن الإستثمار في هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.. ويتحمل كل من الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقبي الحسابات و المستشار القانوني المسئولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، وبدون ادنى مسئولية تقع على الهيئة



Handwritten signature and initials.